مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد 09 ،العدد 02 ،جوان 2024، ص - ص:478-493

البعد التاريخي لعلاقة الفرد بجماعته الريفية في الجزائر – دراسة كرونولوجية

The historical dimension of the individual's relationship with his rural community in Algeria - a chronological study

ط.د زنير رشا (*)
جامعة حمة لخضر – الوادي ، (الجزائر)،
zennir-racha@univ-eloued.dz

د. مسعودة منتصر
جامعة حمة لخضر – الوادي ، (الجزائر)،
montasserm32@gmail.com

تاريخ الاستلام: 27 /2023/11 تاريخ القبول: 28 /2024/05 تاريخ النشر: 27 /2024/06

الملخص

في ظل ما تتعرض له المجتمعات الريفية من بوادر تغيرات اجتماعية، نتيجة التدخل على مجالاتها بأهداف التنمية، وما خلفه هذا التدخل، بداية بتغير في النشاطات الاقتصادية، وبوادر تغير في علاقة الفرد بجماعته، والتي اتسمت على مر التاريخ بقوتها، وذلك الارتباط الوثيق بين الفرد الريفي وجماعته التي ينتمي إليها، والتي ومن جملة العوامل التاريخية التي أدت لهذه العلاقة بين الفرد وجماعته الريفية، هو نمط الحياة التشاركي، التي كانت عليه هذه الجماعات، وطريقة تملكها للأراضي، بطريقة جماعية، تستغل وفق حاجياتهم، وتحقق لهم غذائهم، مسكنهم، وحيز وجودهم، في إطار تضامني وبنية اجتماعية صلبة.

وما يشهده حاليا الريف من تحول بصفة عامة، وما تشهده المجتمعات الريفية من تغير، بانت أولى بوادره في بعض مظاهر تغير اجتماعي، وما ينتجه هذا التغير من تأثير في علاقة الفرد الريفي بجماعته.

يأتي هذا المقال ليسلط الضوء على الفرد وجماعته الريفية والعلاقة بينهما، وكيف كان مسار هذه العلاقة تاريخيا، بدراسة كرونولوجية لأهم خصائص هذه العلاقة، بعد كل مرحلة عاشتها الجماعات الريفية، اختبرت فيها طبيعة وقوة هذه العلاقة.

الكلمات الدالة: الريف؛ الفرد الريفي؛ المجتمع الريفي ؛العلاقة؛ السلطة؛ الانتماء؛ تحول؛ تغير اجتماعي.

Abstrac:

In light of the signs of social change to which rural societies are exposed, following the intervention in their territories with development objectives, and the consequences of this intervention, starting with a change in economic activities and signs of 'a change in the relationship of the individual with his group, which has been characterized throughout history by its strength, and this close link between the rural individual and his group to which he belongs, and among the factors historical which led to this relationship between the individual and his rural group, is the participatory way of life of these groups and the way of ownership of land, collectively between their individuals, exploiting them according to their needs and providing them with their food , their

housing and their living space. In a supportive framework and a solid social structure.

The mutation that rural territories are currently experiencing in general, and the social change in these rural communities, are the first sign of certain social changes, and of the impact that this change produces on the relationship of the rural individual with his group.

This article highlights the individual and his rural group, and the relationship between them, and how this relationship unfolded historically, with a chronological study of the most important characteristics of this relationship after each stage experienced by the rural groups , in which they tested the nature and strength of this relationship.

Keywords: The camp; the rural individual; the rural society; the relationship; the power; themembership; the social change; the mutation.

1.مقدمة

يمتد تاريخ مجتمعات الريف الجزائري إلى العصور القديمة، ولطالما اتسمت هذه المجتمعات بطابعها التقليدي، وحياة بسيطة مبنية على ذلك النشاط الاقتصادي التقليدي، المتمثل بالأساس في الزراعة وتربية المواشي، واستغلال الموارد الطبيعية في الوسط التي يعيش فيه، هذا من جهة، أما من الناحية الاجتماعية، فقد كانت هذه المجتمعات تعيش في إطار قبلي، عادة ما يشترك أفرادها في النسب أو الأصل المشترك، كما تتميز بتلك الروابط الاجتماعية القوية، والتي شكلت نسق اجتماعي قوي، تميزت هذه المجتمعات بالتضامن والتآزر والمساندة بين أفرادها، بفعل رابطة الانتماء، حتى إن لم تكن هناك قرابة مباشرة، كما تميزت هذه المجتمعات الريفية بنظام مستقل في تسيير شؤونها، تحكم في إدارتها مشيخات[1]، وأعيان من داخل هذه المجتمعات، يتم تزكيتها وتفويضها إما بالوراثة، أو معايير أخرى تختلف من مجتمع لآخر، لكن

1- المشيخة: هي نوع من أنواع القيادة والحكم في القبائل والمجتمعات التقليدية، ذات الانتماء الواحد سواء بالنسب أو الأصل أو العرق، حيث تمثل المشيخة أعلى هرم السلطة في القبيلة أو الجماعة، تدير وتحكم شؤون القبيلة، وتتمثل هذه المشيخة في شيخ يمثل الصفة المعنوية للقيادة، وقد تمتد لتشمل مجموعة معه للاستشارة ومساعدته على اتخاذ القرارات، كما يتم تعيين هذه المشيخة عادة بالوراثة او الوجاهة أو النسب او العلم والمال. كما يشترط فيها العصبية للقبلية او الجماعة، بما يضمن مصالحهم تحت قيادتها.

الشي المشترك بين هذه المجتمعات، هي استقلاليتها في إدارة شؤونها وإخضاع كل أفرادها لما تقره الجماعة المكلفة التي تم تزكيتها، واعتبار أن الخروج عن قراراتها بمثابة تخلي عن ذلك الانتماء لها. كما أن المصلحة العامة للجماعة حتم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأفراد المنتين لها الخضوع والتقيد، حتى وإن اختلفت وتعارضت اتجاهاتهم النفسية ازاء حكم الجماعة أو ما تقره وتفصل فيه، لأن الفرد بتعبير آخر ونظرا لظروف الحياة الصعبة والتي تقتضي العيش في وسط الجماعة، كان يدرك ان الخروج عنها يعني الضياع والخسارة. ما انتج علاقة قوية بين الفرد وجماعته، حافظت بها هذه الاخيرة على استمرارها.

لكن في فترة الاستعمار الفرنسي، ومن أجل الاستحواذ على أراضي هذه الجماعات الريفية، وبعدة أساليب، خاصة التشريعات العقارية، استهدف بها تلك العلاقة القوية بين الفرد وجماعته، لإضعافها، ومن تم تفكيك هذه الجماعات، لتسهيل الاستلاء على أراضيها لاحقا دون مقاومة، وهو ما حققه في نهاية الأمر.

بعد الاستقلال، وما خلفه الاستعمار من آثار سلبية على هذه الجماعات الريفية بعد تفكيكها، سعت الدولة بإعادة استحداث مجتمعات ريفية (قرى اشتراكية)، ودعم جماعات ريفية أخرى، من أجل إعادة بناء نسيج اجتماعي ريفي، يسترد بها الريف تلك العلاقة القوية بين الفرد وجماعته، تلتها مرحلة اخرى، عملت على تحسين ظروف عيش المجتمعات الريفية، وكلها بهدف إعادة بعث المجتمعات الريفية في قوتها، وتوطيد أكثر لعلاقة الفرد بجماعته الريفية.

2. الفرد والمجتمع وسلطة الجماعة:

سنحاول في هذا العنصر، تسليط الضوء على علاقة الفرد الريفي بمجتمعه تاريخيا، من خلال سلطة الجماعة أو المجموعة التي ينتمي إليها، ولأكثر تفصيل ولفهم أعمق سنتطرق لفترتين هامتين في تاريخ المجتمع الريفي الجزائري، هي فترة الحكم العثماني، وفترة بداية الاستعمار الفرنسي.

1.2خضوع الفرد لسلطة الجماعة بالانتماء القبلي (فترة الحكم العثماني):

تميزت هذه الفترة ببنية اجتماعية قبيلة لسكان الجزائر العثمانية، حيث أنه وحسب

الإحصائيات، فقد مثل سكان الريف وفي أواخر العهد العثماني نسبة تتراوح بين **90**و**95%**[2]، والنسبة البسيطة المتبقة تقطن بالمدن على قلتها، ومعظم سكان الريف عاشوا في حيز قبلي ينتمون إليه، موزعين بين الجبال والسهول والمناطق الصحراوية. كان لهذه القبائل نظام اجتماعي (إداري) تقريبا متشابه في نمط إدارتها، وهو أنها تخضع لنظام حكم ما يعرف بالمشيخة، إذ أن كل مجتمع مستقل في تسيير شؤونه، يعين عليه من يمثله ويحكم فيه، وكل أفراد الجماعة أو ذلك المجتمع يخضع لقوانين قبيلته أو عشيرته، إما من باب المصحة أو الحماية أو بداعي الانتماء والعصبية.

كان الفرد المنتمي لهذه القبائل او الجماعات، يستفيد من المزايا التي تقدمها له قبيلته وجماعته، على غرار ضمان الحماية، نصيبه من ملكيات الجماعة، على غرار حق ملكية الأرض مع كامل أفراد الجماعة، كما له نصيب من المساعدة والعون في حالة الحاجة. هذه المزايا لم تكن ليحصل عليها الفرد بغير انتماء لجماعته، وبالتالي كانت ضريبته هي التقيد والالتزام بكل ما يصدر عن جماعته من أعراف، قوانين، واجبات...، تلزمه به جماعته من خلال سلطتها المعنوية عليه بداعي الانتماء والاستفادة من هذا الانتماء.

وفي هذا السياق نلاحظ أن الفرد في هذه الفترة في علاقته بالجماعة وخضوعه لسلطتها، لم يكن موضوع للاختيار أو المساومة، ما دام أن مصلحته مقترنة بالانتماء ومن تم الخضوع للجماعة، واي خروج ورفض لقوانين جماعته تعني زوال المزايا التي يتمتع بها وسط جماعته. وعليه أي رفض سواء بأبداء سلوك يعارض سلطة جماعته، أو حتى محاولة التعبير عن اتجاهاته النفسية لما تقرره جماعته، تعني حتما نوع من التمرد ودليل على قطع انتمائه بجماعته.

2.2الجماعة ضمان حماية مصالح الأفراد (فترة بداية الاستعمار الفرنسي):

شكلت بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر تهديدا كبيرا لاستمرار النظام القبلي في الجزائر، فبعد الاستيلاء على أراضي السلطة، من خلال التشريعات الصادرة من أجل التصفية العامة للممتلكات والاستيلاء على هذه الأراضي بقرار **21**سبتمبر **1930**، الذي يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك[3]، وبعد تحقيق الاستيلاء على هذه الأراضي، والتي لم تكن تمثل إلا جزء بسيط من المساحة الشاسعة التي تملكها القبائل، والذي كانوا يمثلون أكبر عقبة

2- أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط 1، 2011، ص 82

3-Djillali Sari, La dépossession des fellahs (Alger : Société national d'édition et de diffusion, 1975) .p.9

أمام المستعمر، بالنظر لحجم هذه القبائل ديموغرافيا، ونظامهم الاجتماعي المتراص المبني على التضامن والمؤازرة، ولتفادي المواجهة المباشرة معهم من أجل الاستيلاء على أراضيهم، عملت فرنسا الاستعمارية على استهداف تفكيك هذا النظام القبلي، بهدف الاستحواذ على الأراضي واستيطانها، وتطبيق توجهاتها الاستعمارية، ولأن ملكية أراضي القبائل والمجتمعات الريفية يشترك فيها عرفيا كامل أفراد القبيلة أو المجتمع، والتي كانت مشاعة فيما بينهم. إذ تعتبر ملكية جماعية لكل أفرادها والمنتمين لها دون حدود ولا تجزئة. إلا بما تقره الجماعة التي تدير شؤون القبيلة أو المجتمع في تحديد نطاقات الاستغلال من أراضيها حسب الحاجة والضرورة.

كانت بداية المحاولات باستمالة هذه المجتمعات وإغوائهم بامتيازات، بأن سلطة الاستعمار ستحافظ على مصالح هذه الجماعات، وتضمن استمرار وجودهم مقابل الاعتراف بسلطتها، مع شرط إلغاء سلطة الجماعة المتمثلة في مشيختها، إلا إذا أعلنوا ممثلي سلطة هذه المجتمعات (المشيخة أو الأعيان) اعترافهم الواضح، وولائهم التام والتقيد بما تمليه عليهم هذه السلطة الجديدة. هذا الطرح لم يلقى القبول من معظم ممثلي وأفراد هذه المجموعات الريفية، ورأوا بأن إلغاء سلطتهم على مجتمعاتهم، هو حتما فقدان القرار وفقدان للأرض مستقبلا، ومنها تغير أو زاول نمط العيش الذي تمثل فيه ملكية الأرض وحكم الجماعة ضمان لمصالح أفراد المجتمع كله، ضف إلى ذلك أن ذلك النسق الاجتماعي القوي، الذي تضمنه سلطة الجماعة، والذي أبرز تمظهراته ذلك التكافل والتضامن والذي يعطيهم القوة، حتما أن كل تغيير في هذا النظام سيؤدي إلى ضعفهم وتفرقهم، إن وضعوا في ظروف أخرى خارج ما اكتسبوه من نظامهم، بسبب تنازلهم عن سلطة جماعتهم واستبدالها بأخرى دخيلة.

كل هذا جعل كل فرد من هذه المجتمعات يستشعر الخطر، ويستوعب جيدا أنه لا توجد حماية له خارج أطر سلطة جماعته وبقائه خاضعا لها وانتمائه لجماعته، لأن البديل المطروح لن يضمن له مصالحه، ولن يشكل له حماية، وبالتالي تمسك اكثر بسلطة جماعته لأنها ببساطة أصبحت وبالإضافة لكونها تضمن مصالحه، أصبحت تشكل حماية له في وجود خطر خارجي.

كانت نتيجة كل ما سبق التطرق إليه في هذه الفترة، هو أن الفرد الريفي وفي علاقته بسلطة الجماعة التي ينتمي إليها، أصبح يرى فيها حماية وضمان، وجب عدم الخروج عنها والاعتراض على ما تلزمه به، حتى وإن لم تتوافق مع ما تمليه عليه قرارات نفسه من ميولات أو رغبات.

3. تفكك النسيج الاجتماعي ومحاولة فصل الفرد عن الجماعة:

بدأت هذه الفترة بعد النصف الثاني من استعمار فرنسا للجزائر، وبالضبط بعد سنة **1850**م، وهذا بعد فشل المحاولات الأولى لاستمالة وإغراء المجتمعات الريفية مقابل الولاء والدخول تحت سلطتها. ولأن الجماعات الريفية أنذاك، كانت تشكل قوة في عدد أفرادها، وقوة تستمدها من نسقها الاجتماعي المتراص، المبني على التكافل والتضامن، ومنظمة في توجيهها، بسبب وجود مصدرا واحدا للقرارات، والذي يقف وراءه ممثليهم في القيادة والحكم والمشورة، وهو ما يعرف بنظام حكم الجماعة "تاجماعات"، والذي يمثل سلطة الجماعة.

كل هذا جعل الاستعمار يفكر بطريقة مغايرة للتعامل مع هذه الصلابة في تماسك المجتمع الريفي، الذين يربطهم شعور قوي بالانتماء لبعضهم البعض من خلال علاقتهم بالمنطقة اين يشتركون ويقومون بأنشط تحقيق اهتماماتهم الواحدة[4]، بالإضافة الى تشبتهم المقدس بأرضهم، ولتحقيق هذا الهدف، استوعب جيدا أن أول عقبة وجب عليه تجاوزها هي كيفية تفكيك هذا النسيج الاجتماعي المتراص، وجعله ضعيف، بجعل الفرد لا يشعر بانتمائه لجماعته، بقطع كل الروافد التي تؤدي لوجود علاقة بينه وبين جماعته، من خلال إلغاء سلطة الجماعة على الأفراد بإلغاء مصدر هذه السلطة، واستبدالها بسلطة الفرد على نفسه، فوجد الحل في تفكيك نسيج هذه المجتمعات الريفية وإلغاء نظامها هذا، وكل بهذا بإلغاء الملكية الجماعية للأرض التي تعتبر الرافد الأساسي لاتحادهم وقوتهم، ففكر في طريقة لتجزئة ملكية الأرض وتفريق هذه الملكية بين الأفراد المنتين لهذه الجماعات، لكن دون الدخول معهم في صدام، أي تحقيق الهدف بطريقة سلسلة. وعليه وجدوا أن أقصر سبيل لذلك هو أن يزيل أهم مصدر لقوتهم المتمثل في الأرض، باستصدار قوانين نزع الملكية منهم بالتدرج.

1.3محاولة فصل انتماء الفرد للجماعة الكبيرة (القبلية) واستبدالها بالجماعة الصغيرة:

كان هذا الإجراء يهدف الى إضعاف شعور انتماء الفرد لجماعته، حيث جاء فيه، أنه يتوجب على كل الجماعات الريفية الكبيرة (قبيلة)، تحديد ملكية أراضي الجماعات الريفية التي تنضوي تحت سلطتها (دواوير)، مقابل الاعتراف بملكيتها وتوثيقها، وغير ذلك سيتم مصادرتها لاحقا، وتفقدها الجماعات الريفية للأبد. وهدف هذا الّإجراء إلى تحطيم وتفكيك

4- محمد عاطف غيث، دراسات في علم الإجتماع القروي، دار المعارف، الإسكندرية،1967، ص ص7،8.

الكيان الاجتماعي الجزائري، حيث اعلن عن توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير، أو بمعنى الاستعاضة عن الوحدة التقليدية للقبيلة بنظام إداري جديد نواته الدوار، وليس القبيلة[5]، وهذا الإجراء كان أولى خطوات تفكيك النسيج الاجتماعي للجماعات الريفية من كتلة كبيرة (الجماعات الريفية الكبيرة المتمثلة في القبيلة)، إلى كتل صغيرة (الدواوير) بنزع رابط المصالح المشتركة بينهم واستبداله بمصلحة ضيقة، وبالتالي إضعافهم بتقليص سبب اتحادهم وزرع فكرة الاستقلالية بينهم. والأهم من ذلك جعل الفرد بعيد عن الانتماء مع بقية الأفراد في الجماعة الريفية الكبيرة.

2.3إزالة عامل المصلحة المشتركة كمحاولة لقطع علاقة الفرد بجماعته الصغيرة:

تبع الخطوة الأولى خطوة أخطر منها، وهي التي قوضت العلاقة بين الفرد وجماعته، وهذا بعد أن نزلت في سلم تجزئة الأراضي، لتضع قانون ينص على أن ملكية الأرض الكتل الصغيرة (الدواوير) من الجماعات الريفية والتي انتجها الإجراء الأول، لا يجب أن تحوزها بموجب ملكية جماعية، بل وجب أن توثق ملكيتها بعد تقسيمها طواعية بينهم، وجعل الملكية خاصة بالفرد لا الجماعة. ومنه قطع آخر رابط بين الفرد وجماعته، خاصة بعد فتح باب البيع والشراء لأراضي الجماعات الريفية (القبائل)، وتمكن المعمرين من الدخول إلى أراضي العرش، وإقامة الملكيات الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية، وعلى سبيل المثال، ومن نتائج تطبيق هذا الإجراء سلمت الإدارة الفرنسية للمعمرين **400.000**هكتار من أراضي القبائل خلال الفترة الممتدة ما بين **1871-1880**، وتم توسيع **264**مركزا استيطانيا في ظل الاستيطان الرسمي[6].

وعليه شكلت هذه الفترة في تاريخ المجتمع الريفي الجزائري، مرحلة مفصلية في فصل علاقة الفرد بجماعته، حيث أدت نتائجها للدفع بالفرد للاعتماد على نفسه في البحث عن مصالحه دون جماعته، وإلى بداية بوادر تفكك النسيج الاجتماعي الريفي المتراص، والذي يمتاز بقوته وتضامن أفراده تحت غطاء الجماعة، مقابل خضوعه لسلطة جماعته.

5- Djillali Sari, Op-cit, p.35

6- Annuaire statistique de l'Algérie, 1933, p.29

4. التحول الهيكلي في منظومة المجتمع الريفي وتراجع سلطة الجماعة:

أدت الإجراءات التي عمل عليها الاستعمار الفرنسي بهدف تشتيت قوة المجتمعات الريفية، وكما قال الدكتور ناصر الدين سعيدوني في هذا السياق "ان المشروع الاستعماري الفرنسي كان بمثابة المخبر الاولي لتطبيق أساليب وإجراءات هدفها إلغاء الوجود التاريخي وتحطيم البنية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب سوف تكتوي بنيران الاستعمار الاوروبي"[7]، ومن تم السيطرة عليهم، أدت إلى تحولات كبيرة في النظام الذي توارثته هذه المجتمعات منذ القدم، وبالتالي كانت نتيجته إحداث هيكلة جديدة للمجتمع الريفي، تلغى فيه سلطة الجماعة الفعلية، والتي كانت تمثل نظام حكم يمثل حقيقة هذه المجتمعات الريفية، ليعمد إلى تعيين قادة جدد لهذه المجتمعات الريفية (على تشتتها)، يعملون (هؤلاء القياد) على ترسيخ فكر الاستعمار الفرنسي، المبني على مفهوم فرق تسد، وجعل كل فرد كان ينتمي لجماعته، غريب بالنسبة لهم، خاصة بعد المساس بالأنساب، واستبدال التعريف بالأفراد من التعريف بهم بنسبهم وعشيرتهم، إلى وضع ألقاب جديدة لكل واحد منهم لا علاقة لها بنسبه، وأكثر من ذلك يختلف في هذا اللقب حتى مع أقرب المقربين منه، وكل هذا ليضمن الاستعمار القطيعة النهائية التي بحث عنها بين الفرد وجماعته، وبالتالي يضمن عدم عودة سلطة الجماعة، والتي تعني عودة القوة للجماعات الريفية.

1.4محاولة إضعاف شعور انتماء الفرد لجماعته باستبدال كنية نسب الأفراد:

جاء هذا الإجراء بعد تفكيك المجتمعات الريفية، بالإجراءات التي سبقت هذه المرحلة (التي تحدثنا عنها سابقا)، من تفتيتها (إن صح التعبير) هذه الجماعات الريفية الكبيرة إلى جماعات ريفية صغيرة محدودة بمجال ضيق وحيز معلوم منفصل عن جماعتها الكبيرة، جاء هذا الإجراء للعمل على تفكيك الجماعة الصغيرة أيضا، بفصل أفراد هذه الجماعات عن بعضهم، وهذا بإلغاء تعريف الأفراد بالنسب للأب والجد ومن تم العرش والجماعة والقبيلة[8]، إلى كنية جديدة

7- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات و افاق، بيروت، دار الغرب الاسلامي، 2000، ص19.

8- KATEB Kamel,(1998), "Histoire statistique des populations de l'Algérie pendant la période coloniale (1830-1962)" , thèse pour l'obtention du grade de docteur de l'EHESS , discipline : Démographie Historique. PARIS

لكل عائلة، باستحداث مفهوم اللقب، أي أن كل عائلة بتطبيق هذا الإجراء ستعرف بهذا اللقب الجديد، بدل التعريف بالأفراد والعائلات التي كان معمول به، وهو اسم الفرد واسم الأب والعرش المنتمي إليه (الجماعة(.

و كان هدف هذا الإجراء هو إحداث قطيعة بين الفرد وجماعته، وأكثر من هذه هو زرع شعور جديد بين الأفراد بعدم انتمائهم لجماعتهم، بعد تغيير التعريف بكنية النسب .

2.4الأنساب الجديدة للأفراد واستبدال السلطة المعنوية للجماعة على الفرد بسلطة العائلة:

أدت نتائج استبدال تعريف الأفراد بنسبهم للجماعة، بوضع ألقاب جديدة لكل عائلة وفرد داخل الجماعة، أدت إلى إلغاء سلطة الجماعة على الأفراد المنتمين لها، فما عاد هناك مجال لذلك التمثيل، بما أن القطيعة حدثت بين الجماعة والفرد، وأصبح الفرد لا يحق له ربط مصيره بالجماعة، ولا يحق للجماعة (بعد تفكيكها بالحدود في الملكية، وإلغاء انتساب الأفراد لها في تعريفهم) فرض سلطتها على الأفراد الذين كانوا ينتمون إليها، أي أن لا سلطة على الفرد إلى سلطة نفسه أو عائلته من نفس اللقب، وهو ما كان يهدف إليه بالأساس الاستعمار، لأنه كان يعي جيدا أن قوة الجماعات الريفية، لم يكن في قوتها المادية، بل في تنظيمها وتماسكها وولاء أفرادها لجماعتهم، والتي أكسبتهم على مرور التاريخ تماسك وصلابة، جعلتهم يجتازون كل المراحل التاريخية الصعبة، ليضمنوا استمراريتهم بضمان مصالح الجماعة والفرد على السواء، ما جعل الفرد يخضع لسلطة جماعته في قوانينهم وتصوراتهم، مقابل توفير الجماعة للحماية وضمان مصالح الأفراد المنتمين إليها.

5. مبادرات إعادة ترميم النسيج الاجتماعي للمجتمع الريفي بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال، ونظرا للأوضاع التي كانت تعيشها المجتمعات الريفية في الجزائر، من فقر وتهميش وتفكك نتيجة الآثار التي خلفها الاستعمار، من الجانب المادي (فقر، تخلف، ...)، وكذا من شبه تفكك اجتماعي، نتيجة تهجير الجماعات الريفية، وتفريقهم، وخاصة أن أغلبية هذه المجتمعات عانت من الحاجة في شتى المجالات، لأن بفقدانهم لأراضيهم (سلب أراضيهم)، والتي تعتبر أساس بناء ذلك النمط في الحياة، والذي كان يرتكز اقتصاديا على نشاطات ذات طابع فلاحي وزراعي يسد حاجياتهم المعيشية، مقومها الأول هو الأرض، ويرتكز اجتماعيا

على ذلك التلاحم والتقارب والتضامن، بفضل المجال الذي يتقاسمه أفراد الجماعة ما يولد لديهم الايمان بالمصير المشترك والانتماء لنفس الجماعة.

هذه الوضعية الموروثة، وهذا الوضع الذي كانت عليه أغلبية المجتمعات الريفية، جعل السلطة تفكر في طريقة لبعث المجتمعات الريفية مجددا، اقتصاديا (بمنحهم أراضي لاستغلالها والعيش من خدمتها)، والأهم والذي يخص موضوع دراستنا، هو البحث في إعادة بناء الجماعات الريفية اجتماعيا، وخلق علاقات جديدة بين الفرد الريفي والجماعة المستحدثة، وكان تطبيق هذا الاجراء بجمعهم في منطقة واحدة، سميت آنذاك بالقرى الاشتراكية، وقد كانت الأعمال سائرة في بناء هذه القرى خلال**1973**م[9]، تم منحها لمجموعات من الفلاحين، يتشاركون الأرض الممنوحة في خدمتها، كما يتشاركون المجال الذي يسكنونه، وكل ذلك في نماذج قرى وسكنات صممت بنماذج معينة.

هذا الإجراء لتجميع سكان الريف من الفلاحين في قرية واحدة، كان هدفه كما قلنا سابقا، إعادة بعث المجتمعات الريفية اقتصاديا واجتماعيا، وخلق فضاءات ريفية على مجالات ريفية جيدة بديلة لتلك التي انتزع ملكيتها منهم المستعمر وللأبد، إلا أن نتائج هذا الإجراء وعلى المدى المتوسط جاءت شبه عكسية، ويمكن حصرها في ما يلي:

1.5تجمعات ريفية جديدة وضعف النسق الاجتماعي للمجتمع الريفي، وتغييب لسلطة الجماعة:

توصلت كل الدراسات التي تناولت التجمعات الريفية المستحدثة بعد الاستقلال أو ما يعرف بالقرى الاشتراكية، إلى أن هذه القرى لم تحقق تلك الأهداف المنتظرة، بل أكثر من هذا كانت النتيجة هو تسريع التحول من مجال ريفي مستحدث "بمجتمع غير متجانس في الانتماء ولا الثقافة"لمجال شبه حضري في مظهره، وريفي في الممارسات، ويمكن حصرها في:

- ✓ مليكة السكن، واختلاف مالكيها في الأصل والانتماء لنفس الجماعة التي أتوا منها، خلق عدم تجانس في العلاقات الاجتماعية.

9- رقعة القوشة، التنمية الزراعية، قراءة في مفهوم متطور(القاهرة، المكتبة الأكاديمية 1997) ص70.

- ✓ حصر منافذ إعادة بناء نسق اجتماعي لمجتمع هذه التجمعات في حدود الزمالة في النشاط الفلاحي، وقطع كل مقومات إعادة بناء نسق اجتماعي، من استقلالية السكن، عدم وجود المصالح المشتركة، وما يتبع هذه الاستقلالية في حصر العلاقات الاجتماعية في الجورة فقط.

- ✓ غياب مظاهر التصورات الجماعية، لغياب روابط الانتماء المشترك بين الأفراد نحو الجماعة المشكلة للتجمع.

- ✓ زوال سلطة الجماعة على الفرد بمفهومها التقليدي (الأعيان، كبار الدوار)، وأصبح كل فرد يخضع لسلطة نفسه أو عائلته، مع تقليص دور المرأة، لأن تصميم القرى لم يراعى فيه توفير ظروف قيام نشاطات المرأة خارج المسكن، على غرار الأرض المتصلة بالسكن من اجل نشاطات زراعية عائلية.

2.5غياب علاقة قوية بين الفرد وجماعته بمفهومها الريفي التقليدي:

ولعل من أهم مظاهر ضعف النسق الاجتماعي في التجمعات الريفية المستحدثة بعد الاستقلال، أو ما يسمى بالقرى الاشتراكية، هو غياب عنصر مهم ودافع أهم للفرد، وهو الشعور بالانتماء للجماعة التي وضع فيها، فهي في الأخير لا تمثل جماعته لا في النسب ولا القبيلة ولا القرابة، وكما يقول ابن خلدون أنه لا يمكن للعلاقات الإجتماعية في الريف أن تزدهر إلا بعد أن تتطور علاقة الافراد فيما بينهم استثمارا في صلة رحم موجودا اصلا أو مصاهرة أو حلف أو ما شبه[10]، لكن ما احدثته القرى الاشتراكية هي جعل الفرد يشترك مع الجماعة في ذلك الحيز المجالي الذي جمعوا فيه فقط، بمساكن مستقلة، وعمل في قطعة أرض في النشاط الفلاحي، بأجر معلوم وتنظيم مخطط له، جعل الفرد في شبه استقلالية عن المجموعة التي يتقاسم معها المجال (بتحديد حدود ملكية السكن فقط)، وممكن أن تتجاوز ذلك لتقاسم مشاكل العمل في نفس المزرعة. لكن ما عدا ذلك الفرد الريفي في هذه التجمعات لم تكن ترطبه اجتماعيا علاقات قوية مع المحيطين به (الجماعة الريفية الجديدة)، سوى الجوار والعمل، ولا تمثل له هذه المجموعة من الريفين، ذلك الانتماء الذي كان عليه الفرد الريفي مع جماعته

10- عبد الرحمان ابن خلدون المقدمة عين مليلة 2009.

الريفية قديما، وما لها من سلطة ضبط اجتماعي للأفراد المنتمين لها، وبهذا تكون "السلطات استخدمت الاطار المبني لتحويل الطبيعة الاصلية للمجتمع الريفي"[11].

3.5تحول التجمعات الريفية المستحدثة لنماذج تجمعات شبه حضرية متريفة:

في الأخير اعتبرت هذه المرحلة، بقدر الجهود الكبيرة التي بذلت لتنفيذها، والأهداف التي جاء بها استحداث هذه التجمعات الريفية (القرى الاشتراكية)، بقدر ما حولتها فيما بعد لتجمعات على باب التحول من الريف إلى شبه الحضر، وهذا لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار في تنفيذ هذا البرنامج عدة عوامل مهمة في فهم تشكل النسق الاجتماعي والنمط المعيشي وكيفية نشأة علاقة الفرد بجماعته الريفية والتي يأتي في مقدمتها، الأرض، والانتماء لنفس الجماعة، وعدم وضع سلطة جديدة على الفرد، لأنها حتما ستلغي سلطة الجماعة، وهو ما عاشته المجتمعات الريفية بطريقة مشابهة من قبل (حتى وان اختلفت الطريقة) في الفترة الاستعمارية، لأنه بعدم تملك الفرد للأرض مع جماعته، ووجود سلطة الجماعة على الفرد في ملكية الأرض من باب الانتماء سواء للنسب أو القبيلة أو الأصل، كلها لن تستطيع خلق علاقة قوية بين الفرد الريفي والجماعة التي يتقاسم معها المجال، إلا في حدود علاقات ضيقة لا تستجيب لجعل النسق الاجتماعي في المجتمع الريفي صلب، تغذيه علاقات قوية بين الأفراد وبين الأفراد والجماعة.

هذا الواقع في "ضعف"علاقة الفرد بجماعته و"ضعف"النسق الاجتماعي، أدى في الأخير إلى ظهور مجتمع ريفي في تسميته، شبه حضري في مظهره، وسلوكيات ريفية (ليست ريفية بمفهومها العميق)، ويمكن التطرق إلى نتائج هذا التحول في الجدول التالي:

جدول رقم 1: نماذج من ازدواجية مظاهر الحضر والريف في التجمعات الريفية المستحدثة (القرى الاشتراكية)

11- Chabi, N. (2008). Les villages socialistes, une image fabriquée pour l'espace rural. Sciences Technologie, 27, 53-60

مظاهر المجال شبه حضري	الممارسات الريفية
مسكن ببناء صلب، شبه عصري، وغير وظيفي	تربية بعض الحيوانات الصغيرة (دجاج، ماعز) داخل المسكن، في غياب وجود اسطبل
فصل بين الجيران بجدران صلبة وحدود الملكية في المسكن والتي تشبه تلك الموجودة في المدن	القيام بنشاطات اقتصادية ذات طابع فلاحي، في حيز ليس به مقومات ذلك النشاط (تخزين الأعلاف في الطريق العام بالقرب من المسكن)
تجميع السكنات في حيز ضيق، وكثافة عالية للمساكن وتغييب ما يعرف بالزراعة العائلية، والتي غالبا ما يقوم بها نساء العائلة. l'absence des espaces de séparation,) l'ignorance de la culture agricole familiale, basée sur l'exploitation d'une petite propriété de parcelle des terres à l'usage des (produits agricoles quotidiens	إضافة حدود جديدة حول المسكن، مثل أغصان الأشجار، صفائح من القصدير...، وهي ممارسة يعرف بها سكان الريف، بخلفية تحديد المجالاتالمملوكة، لكن دون اعطاء الأهمية لجمالية صورة تلك الحدود

6. التوجهات الحالية لتنمية المجتمع الريفي برؤية اندماجية بين متطلبات الأفراد وتوجهات الجماعة:

بعد المرحلة السابقة التي تحدثنا فيها عن محاولة إعادة ترميم النسيج الاجتماعي للمجتمع الريفي بعد الاستقلال، تعرضت المجتمعات الريفية بعدها لهزات عنيفة، نتيجة تعرضها لخطر اللاأمن (إن صح التعبير)، والذي كان نتيجة الأوضاع التي عاشتها البلاد ككل في فترة التسعينات، أدى هذا الوضع لنزوح الجماعات الريفية، ومغادرة مجالهم نحو مناطق أخرى، بحثا عن الأمن وهروبا من الخطر الذي قد يداهمهم في أي لحظة، تاركين وراءهم أرضهم وممتلكاتهم ونمط معيشتهم، وحط الرحال بالقرب من المجالات الحضرية، أو دخول المجالات الحضرية، وكان هذا النزوح إما جماعي (تنقل مجموعة ريفية كاملة من منطقة لأخرى)، أو نزوح الأفراد (تنقل كل عائلة في اتجاه مختلف).

هذا الوضعية كادت تعصف بالجماعات الريفية، وتقضي على كياناتها، مع ترك أثر كبير على التوازن بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي، إذ أصبحت المجالات الحضرية وشبه الحضرية حاضنة جديدة لهذه الجماعات، تتحمل تبعات هذه الحركة الديموغرافية، من انتشار للبيوت القصديرية والأحياء الفوضوية، ناهيك عن وضعيتهم التي كانت مزرية بعدما فقدوا نشاطهم الاقتصادي المرتبط بالأرض، غياب مظاهر العيش الكريم، ظهور ممارسات ريفية جديدة في المجالات الحضرية مثل تربية المواشي ...، هذا من جهة، كما ان تفريغ (هجرة الجماعات الريفية ونزوحها)، أدى إلى تراجع الانتاج الزراعي في الأرياف، وعدم استغلال تلك

المجالات اقتصاديا، لأن الجماعة التي سكنت تلك المجالات على اختلاف مواردها، تبنت تاريخيا طريقة لاستغلال كل مورد وبطريقة مختلفة، بما يتماشى وحاجة الجماعة، وما يمكن أن يقدمه له مجاله.

بعد مرور هذه الفترة (فترة التسعينات واللاأمن في الريف)، والذي أدى إلى نزوح الجماعات الريفية، وبعد استرجاع الأمن، كان لزاما التفكير في طريقة لإعادة ضبط التوازنات بين المجالات الحضرية والريفة، وخاصة كيفية إعادة تعمير الأرياف بوضع برامج لرجوع الجماعات الريفية لمجالاتهم ومناطقهم، فكانت المبادرة بوضع برامج للتنمية الاجتماعية بالدرجة الأولى، ونشاطات اقتصادية أخرى على حيز ضيق، تتكفل هذه البرامج بتحسين الأوضاع الاجتماعية للجماعات الريفية في مناطقهم مقابل عودتهم لها، على غرار تهيئة الطرقات، الاستفادة من السكن الريفي، وبعض التجهيزات الأخرى.

وقد قسم هذا البرنامج إلى قسمين، جزء منه يخص الفرد بتوجيه بعض البرامج للاستفادة منها على غرار السكن، وجزء وجه للجماعة على غرار الطريق والتجهيزات العمومية المشتركة بين أفرد الجماعة.

أدى تنفيذ هذه البرامج إلى عدة نتائج، أهمها رجوع معظم الجماعات الريفية لمجالاتهم، واستفادتهم من برامج للتنمية الاجتماعية على وجه التحديد، والهدف دوما تحسين نمط حياة هذه المجتمعات بما يضمن استقرارهم وتثبيتهم في مجالاتهم، لكن في المقابل كانت هناك أيضا نتائج أخرى، تتجلى في تلك المظاهر الجديدة في الريف، والتحول الذي أحدثته هذه البرامج على الصعيد الاجتماعي لهذه الجماعات الريفية، والتحول الوظيفي على صعيد مجالاتهم.

7. خاتمة:

من خلال هذا المقال الذي تناولنا من خلاله محاولة تسليط الضوء بالدراسة، عبر محطات تاريخية لعلاقة الفرد بجماعته الريفية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن علاقة الفرد بجماعته الريفية في الجزائر مرت بعدة مراحل، القاسم المشترك بينها، هو تمسك الفرد بجماعته من خلال تلك العلاقة القوية تاريخيا، وكان الدافع لقوة هذه العلاقة، الانتماء للجماعة في النسب، أو الأصل، أو القرابة، جعلت الفرد مرتبط بجماعته ولا يخرج عنها مهما كلفه الأمر، لأنها تمثل الأهل والهوية، كما حكمت هذه العلاقة مصالح مشتركة بين الفرد الريفي وجماعته، يأتي في مقدمتها أن حاجيات الفرد كلها توفرها له جماعته، من الأرض، الحماية،

مقابل قيام الفرد بواجبات اتجاه جماعته، من خلال قيامه بأدوار تحددها الجماعة، والالتزام بسلطتها في قراراتها وتصوراتها. تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى في فترة الاستعمار، عمل فيها "الاستعمار"على تقويض هذه العلاقة لأنها كانت السبب الرئيسي في قوة الجماعات الريفية، التحام الأفراد بالجماعة، وتضامنهم، وامتثالهم لقيادتهم (سلطة حكم واحدة). وبعد عدة محاولات وعلى مراحل استطاع فعلا تفكيك هذه الجماعات، وفصل الفرد عن الجماعة، والسيطرة على مجالاتهم واخضاعهم لسلطته.

بعد هذه المرحلة، وبالنظر لما تركه الاستعمار من آثار على هذه الجماعات (شبه منهارة)، حاولت الدولة إعادة بناء بعض هذه المجتمعات، لكم الطريقة التي اعتمدوها لم تنجح، لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار أن إعادة تلك العلاقة بين الفرد والجماعة في بناء مجتمعات ريفية، لن يتأتى إلا اذا اشتركوا الأفراد في نفس الانتماء (سواء بالأصل، النسب أو القرابة)، أو حتى مشاركتهم نفس الثقافة والعادات والتقاليد، فكانت نتيجتها تحول هذه المجتمعات التي استحدثها تدريجيا من طابعها الريفي إلى شبه حضري، فقدت به هوتها الريفية.

وبعد هذه المرحلة، وبعد الهزات التي شهدتها المجتمعات الريفية، وهجرتها نحو مجالات أخرى (حضرية وشبه حضرية) بحثا عن الأمن (سنوات التسعينات)، ما خلف تفريغ مجالات ومواطن هذه الجماعات الريفية، وبعد تجاوز البلاد لهذه الفترة واستتباب الأمن، فكرت في طريقة لإعادة تعمير الأرياف بالجماعات التي نزحوا منها، فوضعت لهم برامج للتنمية الاجتماعية (شق طرقات، توفير النقل، توفير سكنات ريفية، بعض التجهيزات الأخرة)، بهدف إعادتهم بتحسين ظروفهم، فكانت النتيجة ظهور بوادر تحول وظيفي في هذه المجالات، نتج عنه بوادر تغير اجتماعي، ما يطرح سؤال حول علاقة الفرد مع ما تبقى من جماعته بعد هذا التحول والتغير، وهو ما يمكن أن يكون منطلق لدراسة أخرى.

8. قائمة المراجع :

2- أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط 1، 2011، ص 82.

-3 Djillali Sari, La dépossession des fellahs (Alger : Société national d'édition et de diffusion, 1975) .p.9.

4- مُحَمَّد عاطف غيث، دراسات في علم الإجتماع القروي، دار المعارف، الإسكندرية،1967، ص ص7،8.

-5 Djillali Sari, Op-cit, p.35.

Annuaire statistique de l'Algérie, 1933, p.29-6

7- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وافاق، بيروت، دار الغرب الاسلامي، 2000، ص19.

-8 KATEB Kamel,(1998), "Histoire statistique des populations de l'Algérie pendant la période coloniale (1830-1962)" , thèse pour l'obtention du grade de docteur de l'EHESS , discipline : Démographie Historique. PARIS

9- رقعة القوشة، التنمية الزراعية، قراءة في مفهوم متطور(القاهرة، المكتبة الأكاديمية 1997)ص70.

10- عبد الرحمان ابن خلدون المقدمة عين مليلة 2009.

-11 Chabi, N. (2008). Les villages socialistes, une image fabriquée pour l'espace rural. Sciences Technologie, 27, 53-60.